بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٣٠١
بتاريخ:	٢٠١٧/٧/٢٦

ملف رقم: ١١٥٩/٣/٨٦

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٥/٣/١١ الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار الدكتور/ رئيس مجلس الدولة بشأن إبداء الرأي بخصوص جواز ضم مدة الخدمة العسكرية للعاملين بالوكالة الذين قضوا الخدمة العسكرية قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا والذين قضوا الخدمة العسكرية بعد صدوره.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في الأول من يوليو عام ٢٠١٧م، الموافق ٧ من شوال عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن الاختصاص المعقود لها بإبداء الرأي في المسائل القانوني التي تحال إليها بسبب أهميتها بإحدى الطرق المقررة قانونًا، إنما يقع بحسب الأصل على حالة واقعية بعينها بما تنطوى عليه من ظروف وملابسات وغيرها من الاعتبارات، وفقًا للأنظمة القانونية الحاكمة لها، وأن ما يستقر عليه رأى الجمعية العمومية في تلك الحالة يقتصر عليها أصلاً ولا يتعداها إلى غيرها من الحالات، باعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظرى، وإنما يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها، تثير مشكلة بعينها غم فيها وجه الرأي القانوني على جهة الإدارة، وأن تكول الجهة الإدارية طالبة الرأي، أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ومستندات ضرورية للفصل في الموضوع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

مجلس الدولة

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة خاطبت سيادتكم بكتابيها رقمي (٢٤٥) المؤرخ ٢٠١٥/٥/٣، و(٥٦٠) المؤرخ ٢٠١٥/٩/١٩ لموافاتها بحالات واقعية محددة، وبعض المستندات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع الماثل، إلا أنه لم يتم موافاة الإدارة بما طلبته، الأمر الذى يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٦ / ٧ / ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

معتز/